

رغبة من الحكومة الأردنية بمشاركة الهيئات المحلية في اتخاذ القرارات الإدارية، أصدرت السلطة التشريعية قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، الذي منح السلطات المحلية في المحافظات العديد من الصلاحيات. وقد اصطدم هذا القانون بالعديد من الصعوبات التي أفرغته عن الغاية التي تهدف إليها الحكومة الأردنية. ومن أجل تلافي المعوقات قامت الحكومة الأردنية بعقد العديد من اللقاءات وإجراء الدراسات من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية لتسريع تطبيق هذا القانون بصورة صحيحة. وقد تناول البحث ماهية المجالس الجديدة ومهامها وتقييمها، و ماهية المجالس الجديدة ومهامها وتقييمها. وانتهى البحث بخاتمة تناولت أهم الاستنتاجات والتوصيات.